الفصل الثاني
في أحكام الهيولى[١] والصّورة[٢]

(١) سبق تعريفه.

(٢) الصّورة: الشّيء الّذي به الشّيء هو ما هو. (رسائل الكندي الفلسفيّة/ ١٦٦ و٢٦٧) صورة الشّيء الّتي بها هو ما هو، ومبتدأ حركة الشّيء الّتي هي علّته، وما من أجله فعل الفاعل مفعوله. (نفس المصدر/ ١٦٩) كلّ شيء يكون بالفعل يسمّى صورة. (رسائل الفارابيّ، التّعليقات/ ١١) هي المبدأ الّذي يعيّن الهيولى ويعطيها ماهيّة خاصّة ويجعلها شيئا واحدا. (الجمع بين رأيي الحكيمين/ ٢٨) هي هيئة الشّيء وشكله الّتي يتصوّر الهيولى بها، وبها يتمّ الجسم. (مفاتيح العلوم/ ١٣٦) يعنون به كلّ شكل ونقش يقبله الجوهر. (رسائل إخوان الصّفاء ٢/ ٦) هي الّتي بها الشّيء ما هو. (نفس المصدر ٣/ ١٨٣، المقابسات/ ٣٦٤) الّتي صارت بها الهيولى جسما طويلا عريضا عميقا. (رسائل إخوان الصّفاء ٣/٣٣٤) ماهيّة الشّيء وله الاسم والفعل والقيامة. (نفس المصدر ٣/ ٣٨٥) إنّ الصّورة المقوّمة لذات الشّيء هي الّتي إذا فارقت هيولاها بطل وجدان ذلك الشّيء. (نفس المصدر ٢/ ٥٣) اسم مشترك يقال على معان: على النّوع وعلى كلّ ماهيّة لشيء كيف كان وعلى الكمال الّذي به يستكمل النّوع استكمالاته الثّواني.

وعلى الحقيقة الّتي تقوّم المحلّ الّذي لها، وعلى الحقيقة الّتي تقوّم النّوع.

فحدّ الصّورة بالمعنى الأوّل وهو النّوع أنّه المقول على كثيرين في جواب ما هو.

وحدّه بالمعنى الثّاني كلّ موجود في شيء لا كجزء منه ولا يصحّ قوامه دونه كيف كان.

وحدّ الصّورة بالمعنى الثّالث أنّه الموجود في الشّيء لا كجزء منه ولا يصحّ قوامه دونه ولأجله وجد الشّيء، مثل العلوم والفضائل للإنسان.

وحدّ الصّورة بالمعنى الرّابع أنّه الموجود في شيء آخر لا كجزء منه ولا يصحّ وجوده مفارقا له ولكن وجود ما هو فيه بالفعل خاصّا به، مثل صورة النّار في هيولى النّار فإنّ هيولى النّار إنّما تقوم بالفعل بصورة النّار أو بصورة اخرى حكمها حكم صورة النّار.

وحدّ الصّورة بالمعنى الخامس أنّه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصحّ قوامه مفارقا له ويصحّ قوام ما فيه دونه إلا أنّ النّوع الطّبيعيّ يحصل به كصورة الإنسانيّة والحيوانيّة في الجسم الطّبيعيّ الموضوع له. وربّما قيل صورة للكمال المفارق مثل النّفس، فحدّه أنّه جزء غير جسمانيّ مفارق يتمّ به وبجزء جسمانيّ نوع طبيعيّ. (الحدود لابن سينا/ ١٦، رسائل ابن سينا/ ٩٢) قد يقال صورة لكلّ معنى بالفعل يصلح أن يفعل حتّى تكون الجواهر المفارقة صورا بهذا المعنى.

ويقال صورة لكلّ هيئة وفعل يكون في قابل وحدانيّ أو بالتّركيب حتّى تكون الحركات والأعراض صورا.

اعلم: أن هذا الفصل يشتمل على مسائل:

=

ويقال صورة لما تكمل به المادّة وإن لم تكن متقوّمة بها بالفعل، مثل الصّورة وما يتحرّك بها إليها بالطّبع... (إلهيّات الشّفاء/ ٢٨٢) إنّ السّبب للشّيء لا يخلو إمّا أن يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده... أو يكون الجزء الّذي وجوده هو صيرورته بالفعل وهو الصّورة. (نفس المصدر/ ٢٥٨) الشّيء الّذي يدركه الحسّ الباطن والحسّ الظّاهر معا، لكنّ الحسّ الظّاهر يدركه أوّلا، ويؤدّيه إلى الحسّ الباطن... والمعنى هو الشّيء الّذي تدركه النّفس من المحسوس من غير أن يدركه الحسّ الظّاهر أوّلا. (طبيعيّات الشّفاء، كتاب النّفس/ ٣٥) هو الشّيء الّذي تدركه النّفس الباطنة والحسّ الظّاهر معا. (النّجاة من الغرق في بحر الضّلالات/ ٣٢٧) قد يكون الشّيء في المحلّ ويكون مع ذلك جوهرا لا في موضوع إذا كان المحلّ القريب الّذي هو فيه متقوّما به ليس متقوّما بذاته، ثمّ يكون مقوّما له ونسمّيه صورة. (نفس المصدر/ ٤٩٧) هي تأليف المقدّمات على نوع من التّرتيب مخصوص، ولا بدّ من معرفته. (تهافت الفلاسفة/ ١٣٠) هو النّوع يطلق ويراد به النّوع الّذي تحت الجنس. الكمال الّذي به يستكمل النّوع استكماله الثّاني. ماهيّة الشّيء كيف كان. الحقيقة الّتي تقوّم المحلّ بها. الصّورة الّتي تقوّم النّوع. الكمال المفارق. (نفس المصدر/ ٢٩٧) هي الّتي بها هو الشّيء ما هو، كالأبيض ببياضه. (المعتبر في الحكمة ٢/ ٩) هي الّتي بها الجسم موضوع لوجود أقطار فيه متبدّلة عليه في زيادتها ونقصانها أو زيادة بعضها ونقصان البعض. (نفس المصدر ٣/ ١٩٦) هي بعينها الصّورة الّتي تقوّم نوعيّته إلا أنّها باعتبار كونها مبدا للآثار تسمّى طبيعة وباعتبار تقويم وجود المادّة وتحقيق حقيقة النّوع تسمّى صورة. (مجموعه مصنّفات شيخ إشراق ١/ ٣٦٤) هو الّذي يسأل عنه بحرف ما هو. (تفسير ما بعد الطّبيعة/ ٣٥) هي كلمة تدلّ على كينونة الشّيء، وأجناسه، مثل ما ينسب نسبة الاثنين إلى الواحد. (نفس المصدر/٤٨١) الموجودات المحسوسة فيها شيء غير متغيّر بالذّات بل ثابت، وهي الصّورة. (نفس المصدر/ ٦٩) الصّور هي الّتي بها صارت المركّبات من الصّورة والمادّة واحدة، وصارت هويّة ما، أي موجودة. (نفس المصدر/ ١٠٩٩) إنّ كلّ متغيّر فإنّما يتغيّر من شيء وإلى شيء وعن شيء. فأمّا الّذي عنه يتغيّر فهو المتحرّك، وأمّا ما منه يتحرّك فهو الهيولى، وأمّا ما إليه يتحرّك فهو الصّورة. (نفس المصدر/ ١٤٥٤) تقال على أوجه منها صور الأجسام البسائط وهي غير الآليّة. منها صور الأجسام الآليّة وهي النّفوس...

وقد يقال الصّورة على الكيفيّة والكميّة الحاصلة في الممتزج بما هو ممتزج. (رسائل ابن رشد، كتاب ما بعد الطّبيعة/ ٣٣) أمّا المادّة فهي الشّيء الّذي هو بالقوّة، الشّيء الّذي سيكون بالفعل والحدّ.

وأمّا الصّورة فهي الفعل والماهيّة. (نفس المصدر/ ٦٦) هي جوهر لا جسم له، وهي في ذاتها لا قوام لها، لكنّها تعطي العناصر الّتي لا صورة لها، صورا، وتكون علّة لتصييرها مبصرة. (في النّفس/ ١١٥) الجوهر إن كان حالا فهو الصّورة. (شرح الهداية الأثيريّة/ ٢٦١، حاشية المحاكمات/ ٤٠٠).

المسألة الأولى: في إثبات أن الجسم مركب من الهيولى والصورة

قال الشيخ: «الاتصال الجسمي موجود في مادة، وذلك لأنه يقبل الانفصال، وقبول الانفصال فيه إما أن يكون للاتصال، لكن الاتصال لا يقبل الانفصال الذي هو ضده؛ لأنه يستحيل أن يكون في ضد قوة قبول ضد؛ لأن ما يقبل شيئًا يقبله وهو موجود، ومن المحال أن يكون شيء غير موجود يقبل شيئًا موجودًا، والضد يعدم عند وجود ضده، والمقابل عند وجود المقابل، فقوة قبول الاتصال هي في شيء قابل للانفصال. والاتصال غير والاتصال، فإذن الاتصال الجسماني والانفصال الجسماني في مادة».

التفسير: اعلم أنه يجب أولا تلخيص محل النزاع. فنقول: لا شك أن في الموجودات موجودًا شاغلا للحيز ممتدا في الجهة. وهذا الشيء إما أن يكون قائمًا بنفسه، وإما أن يكون حالا في محل.

أما الأول: فهو المراد من قولنا: أن الجسم غير مركب من المادة والصورة.

وأما الثاني: فهو مذهب «الشيخ» ومذهب أكثر من قبله من الفلاسفة، فإنهم زعموا: أن هذا الشيء الممتد في الجهات الحاصل في الحيز هو الحجمية. ومحل هذه الحجمية هو الهيولى. ومجموعهما: هو الجسم. فهذا تلخيص محل النزاع.

واعلم: أن حجة «الشيخ» في هذه المسألة مبنية على نفس الجوهر الفرد وعلى أن الجسم المتصل شيء واحد في نفسه، كما أنه عند الحس واحد. وإذا عرفت هذا فلنذكر هذه الحجة التي ذكرها.

وتقرير الكلام: أن نقول: ثبت أن الجسم البسيط في نفسه شيء واحد. وذلك هو المراد من كونه متصلا. ولا شك أيضًا في أنه قابل للانفصال. فيقول قائل: هذا الانفصال إما أن يكون هو الاتصال أو غيره. والأول باطل لأن القابل يجب أن يبقى مع المقبول. والاتصال لا يبقى مع الانفصال، فامتنع أن يكون القابل للانفصال هو الاتصال. فلا بد من الاعتراف بوجود شيء سوى الاتصال، يكون قابلا لهذا الانفصال الطارئ وكذلك الاتصال الزائل. وحينئذ يظهر أن الجسم مركب من الاتصال ومن شيء آخر يقبل ذلك الاتصال. وذلك هو المطلوب.

ولقائل أن يقول: هذا بناء على أن الجسم البسيط متصل في نفسه، وهو بناء على نفى الجوهر الفرد. والكلام فيه قد تقدم. ثم ان سلمنا ذلك.

لكنا نقول: و لم لا يجوز أن يقال: الجسم قبل الانفصال كان موصوفًا بالوحدة، وعند الانفصال زالت الوحدة وتبدلت بالاثنينية فالزائل هو الوحدة والطارئ هو التعدد. وهما عرضان متعاقبان على الجسم.

وهذا لا يقتضي كون الجسم مركبًا في ذاته من قابل ومقبول. والذي يؤكد هذا السؤال: أن الجسم عند ورود الانفصال عليه، ما بطل اتصاله؛ لأن كل واحد من الحيزين بقى متصلا كما كان، إنما الزائل هو الوحدة فقط. وذلك تقدير ما قلناه.

واعلم: أنه قد عظم تعصب الناس لتقرير هذه الحجة. وحاصل ما يمكن أن يدفع به هذا السؤال ثلاث طرق:

الطريق الأول: أن يقال: تقرير هذه الحجة: هو أن الجسمية يصح عليها أن تعدم بعد الوجود، وأن توجد بعد العدم. وكل ما كان كذلك فلا بد له من مادة.

أما بيان المقدمة الأولى: فالدليل عليه: أن الجسم البسيط كان قبل القسمة شيئًا واحدًا في نفسه، ثم بعد القسمة حصل جسمان. فهاتان الجسميتان الحادثتان بعد القسمة. إما أن يقال: انهما كانتا حاصلتين قبل القسمة أو ليس كذلك. والأول باطل. لأن هاتين الجسميتين لو حصلتا قبل القسمة، لكان كل ذلك الجسم مركبًا منهما، وحينئذ لا يكون ذلك الجسم قبل ورود التقسيم عليه واحدًا. لكنا فرضناه واحدًا. هذا خلف. وأما القسم الثاني: وهو أن يقال: هاتان الجسميتان الحاصلتان بعد التقسيم، ما كانتا حاصلتين قبل ورود التقسيم، بل هما حدثتا الآن.

فهذا يقتضي أن يقال: ان تلك الجسمية الواحدة التي كانت موجودة قبل القسمة، قد بطلت. والجسميتان الحادثتان بعد التقسيم، قد وحدتا وحدثتا.

فثبت: أن الجسمية يصح عليها الحدوث والزوال.

وأما بيان المقدمة الثانية- وهي أن كل ما يصح عليه الزوال والحدوث فله مادة- فالدليل عليه: أن كل محدث فإنه مسبوق بالإمكان. وذلك لأن الإمكان لا بد له من محل موجود. وذلك المحل هو هيولى. وتقرير هذه المقدمة: مشهور في كتب الحكمة.

وهذا وجه استخرجته لتصحيح دليل «الشيخ».

ولقائل أن يقول:

المقدمة الأولى باطلة: وذلك لأن هذا يقتضي أن يكون إيراد الفصل والقسمة على الجسم إعدامًا للجسمية الأولى، وإيجادًا للجسميتين الحادثتين. وذلك يوجب أن من غمس إصبعه في البحر، فقد أعدم البحر الأول، وأحدث بحرًا جديدًا. وذلك لا يقوله عاقل.

فإن قالوا: أنه وإن زالت الجسمية الأولى وحدثت جسميتان جديدتان لكن الهيولى باقية في الحالتين فلا جرم لم يلزم أن يكون التفريق إعدامًا.

قلنا: هذا باطل من وجهين:

الأول: ان الجسم حين كان واحدًا، فقد كانت هيولاه واحدة. واذ انقسم ذلك الجسم، فقد انقسمت هيولاه أيضًا. فإذا كان التقسيم إعدامًا للصورة والهيولى معًا. فيلزم أن يكون التقسيم إعدامًا مطلقًا. ويسقط هذا العذر.

الثاني: أن الجسم المعين عبارة عن مجموع الهيولى المعينة، والصورة المعينة. فإذا بطلت تلك الصورة المعينة، فقد بطل أحد الجزءين من ماهية ذلك الجسم. وبطلان أحد أجزاء الماهية يقتضي بطلان ذلك المركب. وهذا يقتضي أن يكون تفريق البحر إعدامًا له. وذلك لا يقوله عاقل.

فهذا هو الكلام على المقدمة الأولى من الدليل المذكور.

وأما المقدمة الثانية: وهي قولنا: ان كل ما يصح عليه الحدوث والزوال، فله مادة. فالكلام على هذه المقدمة قد ذكرناه في كثير من كتبنا. فلا نعيده هنا.

والطريق الثاني في تقرير دليل «الشيخ»: أن يقال: الجسم متصل بالفعل ومنفصل بالقوة. وكونه متصلا بالفعل ومتصلا بالقوة، أثران متغيران. والشيء الواحد لا يمكن أن يكون مصدرا لأثرين متغايرين، بناء على أن الواحد لا يصدر عنه الا الواحد. فلا بد وأن يكون الجسم مركبًا من أمرين: أحدهما: له عند الفعل. والآخر: له عند القوة. والأول الصورة. والثاني الهيولى. وهذا الوجه أيضًا قد كنت تكلفته في نصرة دليل «الشيخ» وهو أيضًا ضعيف جدًا. لأنه بناء على أن الواحد لا يصدر عنه الا الواحد. وقد بينا ضعف كلامهم في تقرير هذه المقدمة.

ثم نقول: هذا أيضًا وارد عليكم من وجهين:

الأول: أن الهيولى إما أن يكون شيئًا له وجود أو لا يكون كذلك؛ فإن لم تكن لها في نفسها وجود، امتنع كونها جزءًا من ماهية الجسم، لأن المعدوم لا يكون جزءًا من الموجود. وإن كان لها في نفسها وجود، فحينئذ يصدق عليها أنها موجودة بالفعل، ويصدق عليها أنها قابلة للصور والأعراض. وحينئذ يرجع الكلام الذي ذكرتموه. ويلزم افتقار الهيولى إلى هيولى أخرى، لا إلى نهاية. وهو باطل.

الثاني: أن الهيولى من حيث هي هى موجود مجرد عن الوضع والحيز، فيمتنع أن يكون موصوفًا بالشكل والحصول في الحيز، بل الموصوف بهما هو الجسمية من حيث هي هى. فتكون الجسمية من حيث انها هى، جسمية بالفعل، ومن حيث انها هى، قابلة للحصول في الحيز والشكل بالقوة. فهذه الجسمية شيء واحد مع أنها بالفعل في وجود نفسها، وبالقوة في سائر الصفات. فلم لا يجوز أن يكون الجسم نفسه كذلك؟

والطريق الثالث في تقرير هذه الحجة: أن يقال: قد ثبت أن الجسم البسيط في نفسه شيء واحد، وثبت أنه قابل للانقسامات الغير متناهية، بمعنى أنه لا ينتهي في الصغر إلى حد إلا ويقبل هذا الانقسام، وثبت أنه لا يمكن خروج تلك الإنقسامات التي لا نهاية لها إلى الفعل. وهذا يقتضي أن الجسم لا ينتهى في الصغر إلى حد، إلا ويكون بعد ذلك قابلا لهذا الانقسام. ولا معنى للاتصال الا كونه واحدًا مع كونه قابلا للإنقسامات.

فثبت: أن الجسم يمتنع انتهاؤه في قبول القسمة إلى حد، الا ويكون الانفصال باقيًا. وهذا يقتضي أن يقال: ان بقاء ذات الجسم بدون الاتصال محال.

فثبت: أن كونه جسمًا مستلزم للاتصال، وثبت أيضا: أن كل جسم فإنه قابل للانفصال. ولا شك أن الاتصال والانفصال أمران متباينان متغايران، والشيء الواحد لا يكون مستلزمًا للشيء وقابلا لنقيضه. فإذن لا بد وأن يكون الجسم مركبًا من شيئين: أحدهما: الجسمية التي هى مستلزمة للاتصال. والآخر: الهيولى التي هي قابلة للانفصال.

فثبت: أنه لا بد وأن يكون الجسم مركبًا من جزءين أحدهما حال في الآخر.

واعلم: أن هذا الطريق ضعيف أيضًا، وبيانه من وجوه:

الأول: لم لا يجوز أن يقال: الجسم من حيث أنه جسم يقتضي كونه متصلا، لولا القاسر، فإذا أورد القاسر، صار قابلا للانفصال. ولا يبعد في الشيء الواحد أن يوجب أثرين مختلفين بحسب شرطين مختلفين. ألا ترى أن الطبيعة توجب السكون بشرط أن

يحصل حاملها في المكان الطبيعي، والحركة بشرط أن يكون حاملها حاصلا في المكان القريب. فكذا هنا الجسم إذا ترك وحده كانت جسميته مقتضية للاتصال. أما إذا وصل إليه ما أوجب قطعه وقسمته، فإنه يصير قابلا لذلك الانقسام والانقطاع.

الثاني: أن مدار كلامهم على أن الشيء الواحد لا يكون مستلزمًا للشيء مع كونه قابلا لمعانده. وهو أيضًا وارد عليهم. لأن مذهبهم أن الهيولى مستلزمة للجسمية. وعندهم أن الجسمية مستلزمة للاتصال.

ومستلزم المستلزم مستلزم. فالهيولى مستلزمة للاتصال، مع أنها قابلة للانفصال. فكان الشيء الواحد مستلزمًا للشيء وقابلا لمناقضة أصلهم.

الثالث: أنهم يقولون: الجسمية مستلزمة للاتصال. والهيولى قابلة للانفصال. وهذا على قانون قولهم محال. لأن الانفصال عبارة عن حصول كل واحد من القسمين بحيث يتخللهما حيز فارغ. وهذا المعنى إنما يعقل حصوله في الشيء الذي يكون له اختصاص بحيز وجهة. والهيولى عندهم ليس لها حصول في حيز ولا اختصاص بجهة. وإذا كان الأمر كذلك، امتنع كونها قابلة للانفصال. فإن ألزموا أن الهيولى لها في حد ذاتها المخصوصة حصول في حيز واختصاص بجهة، فحينئذ نقول لهم: لا معنى للجسمية والاتصال الا هذا. فإذا كان هذا هو الهيولى، فحينئذ لا يبقى للصورة معنى يشير العقل إليها.

الرابع: أنكم قلتم: الانفصال عدم الاتصال، عما من شأنه أن يتصل وهذا يقتضي أن يكون الموصوف بالاتصال وبالانفصال شيئًا واحدًا. ولما كان الموصوف بالاتصال هو الجسمية، وجب أن يكون الموصوف بالانفصال هو الجسمية. وإذا سلمتم أن القابل للانفصال هو الجسم، فحينئذ يسقط أصل دليلكم لأن مداره على أن القابل للانفصال ليس هو الاتصال.

فهذا جملة ما يمكن أن يقال في تقرير هذه الحجة. وقد ظهر أنها باطلة على جميع الوجوه.

ونقول: الذي يدل على أن الجسم يمتنع أن يكون مركبًا من الهيولى والصورة وجوه:

الحجة الأولى: أن الجسم لو كان في ماهيته مركبًا من جزءين، لكان لكل واحد منهما حقيقة ووجود، باعتبارهما يمتاز عن الآخر.

إذا عرفت هذا فنقول: إما أن يكون كل واحد منهما من حيث أنه هو حجمًا، وإما أن يكون أحدهما حجمًا دون الثاني، واما أن لا يكون واحد منهما حجمًا. والكل باطل، فبطل القول بكون الجسم مركبًا من الهيولى والصورة.

أما القسم الأول وهو أنه يمتنع أن يكون كل واحد منهما في نفسه حجمًا وممتدًا في الحيز والجهة. فلأنهما لما كانا متداخلين، لزم كون البعدين داخلا في الثاني. وذلك عندهم محال. وأيضا: فيكون أحدهما محلا للآخر. فيكون ذلك الذي هو المحل جوهرًا قائمًا بنفسه، فتكون الحجمية جوهرًا قائمًا بنفسه. وهو المطلوب.

وأما القسم الثاني وهو أن يكون أحدهما حجمًا دون الثاني. فإن قلنا: ان ما هو حجم في ذاته هو المحل، وما ليس بحجم في ذاته هو الحال، فهذا مسلم. لأنه يرجح الحيز حاصله إلى قيام عرض بجسم. وإن قلنا: ما ليس بحجم في ذاته هو المحل، وما هو حجم في ذاته هو الحال. فهذا باطل؛ لأن ذلك الذي ليس بحجم في ذاته لا اختصاص له بالحيز أصلا. والذي هو حجم في ذاته هو مختص بالحيز. وحلول ما له حصول في الحيز فيما لا حصول له في الحيز محال.

وأما القسم الثالث: وهو أن لا يكون لواحد من هذين الجزءين اختصاص بالحيز أصلا. فعند اجتماعهما أن لم يحدث زائد كان الحجم مجرد ما ليس بحجم هذا خلف. وان حدث زائد وكان ذلك الزائد حجم، فحينئذ إما أن يكون الحجم حالا في الحيز أو بالعكس. وقد أبطلنا الكل.

فثبت: أن القول بالهيولى يقتضي هذه الأقسام الباطلة، فيكون القول به باطلا.

الحجة الثانية: هيولى الجسم البسيط إما أن تكون واحدة أو كثيرة.

والقسمان باطلان، فبطل القول بالهيولى. أما امتناع كونها واحدة، فالآن الجسم إذا انقسم، فإما أن يقال: بقيت تلك الهيولى واحدة، أو ما بقيت كذلك.

والأول باطل. والا لكنا إذا قسمنا الماء وحصل أحد الجزءين بالمشرق والآخر بالمغرب، أن يكون ذات هذا الماء عين ذات ذلك الماء الآخر. وذلك معلوم الفساد بالضرورة.

والثاني أن يقال: الهيولى كانت واحدة عند وحدة الجسم، ثم تعددت عند انقسامه.

فهذا أيضًا محال؛ لأن هذا العدد الحاصل بعد القسمة، ما كان موجودًا قبل القسمة. لأنا نتكلم على تقدير أن يكون هيولى البسيط واحدًا. وقد حدث هذا العدد.

فيلزم أن يقال: تلك الهيولى الواحدة قد عدمت وحدث الآن عددان جديدان من الهيولى، فيلزم أن يكون تفريق الجسم إعدامًا للجسم الأول واحداثا لجسمين جديدين. وذلك لا يقوله عاقل. وأما القسم الثاني: وهو أن يقال: هيولى الجسم البسيط ما كان واحدًا، بل كان متعددا. فنقول: هذا يقتضي أن يكون له بحسب كل انقسام يمكن وروده على الجسم، يكون للجسم هيولى على حدة. لأنا بينا: أن الجسم الذي يمكن انقسامه إلى قسمين، لا بد وأن يكون لكل واحد من قسميه هيولى على حدة. ولو كانت هيولاء قبل القسمة واحدة بالعدد، لعادت المحالات المذكورة في القسم الأول.

فثبت: أن القول بصحة هذا التقسيم تقتضى أن كل ما يمكن فرضه في الجسم البسيط من الانقسام، فهيولى ذلك الجزء متميز بالفعل عن هيولى الجزء الآخر، امتيازا بالشخص والعدد، لكن الانقسامات التي يمكن فرضها في الجسم البسيط غير متناهية، فيلزم أن يكون الجسم البسيط له هيولات غير متناهية بالعدد، وذلك محال؛ لأن الصورة الحالة في كل واحدة منها غير الصورة الحالة في الأخرى، لامتناع حصول المعنى الواحد في محلين. وعلى هذا التقدير فلكل واحد من تلك الأجزاء الممكنة هيولى بالفعل على حدة، وصورة بالفعل على حدة. فيكون كل واحد منهما متميزًا عن الآخر بالفعل. فيلزم كون هذا الجسم البسيط مركبًا من الأجزاء التي لا نهاية لها بالفعل. وذلك محال.

فثبت: أنه لو كان الجسم مركبًا من الهيولى والصورة، لكان هيولى الجسم البسيط قبل وقوع القسمة فيه، إما أن تكون واحدة أو متعددة، وثبت فساد القول بهما. فيلزم القطع بأن الجسم لا يكون مركبًا من الهيولى والصورة.

الحجة الثالثة على فساد القول بالهيولى: هو أن الهيولى هو الشيء الذي يقبل الاتصال والانفصال. والاتصال عبارة عن كون الجسمين واقعين في حيزين بحيث لا يتخللهما ثالث. والانفصال عبارة عن وقوعهما في حيزين بحيث لا يتخللهما ثالث. فنقول: الاتصال والانفصال كل منهما لا يعقل الا للشيء الذي يكون مختصًا بالحيز، وحاصلا في المكان والجهة. وكل ما كان كذلك فهو جسم ومتحيز، فلو كان للجسم هيولى لكان ذلك الهيولى عين الجسم. وذلك محال. فكان إثبات الهيولى للجسم محالا.

ولنرجع إلى تفسير لفظ الكتاب:

أما الألفاظ المذكورة في تقرير الحجة: فمعلومة. وإن كان فيها بعض التطويل. وأما قوله في آخر الفصل: «وكذلك ما يتبع هذا الاتصال، ويكون معه من القوى والصور» فالمراد: أن هذه المادة كما أنها محل لهذه الصور الجسمية، فكذلك هي محل لسائر الصور النوعية التي سيجيء شرحها. وكذلك هي محل لسائر القوى المعدنية والنباتية والحيوانية.

المسألة الثانية: في بيان أن الهيولى لا تعرى عن الصورة النوعية[1]

قال الشيخ: «فالمادة الجسمانية لا تفارق هذه الصورة؛ لأنها إن فارقت، فإما أن تكون ذات وضع أو لا تكون؛ فإن كانت ذات وضع وتنقسم فهي بعد جسم، وإن كانت ذات وضع ولا تنقسم حصل لذي الوضع الغير المنقسم أفراد قوام.

وقد بينا: استحالة هذا في الطبيعيات، وان لم يكن لها وضع وكانت مثلا مادة نار بعينه فإذا ليست الصورة النارية لم يجب أن تحصل في موضع بعينه، ولكنها لا يمكن أن تحصل إلا في وضع بعينه».

التفسير: اعلم أنا لما بينا كون الجسم مركبًا من الهيولى والصورة، كان الشروع في بيان أن الهيولى لا تنفك عن الصورة عبثًا، إلا أنا لأجل تفسير ما في هذا الكتاب، نلخص هذا الكلام. فنقول: لو أمكن وجود الهيولى عارية عن الجسمية، لكانت إما أن تكون مشارًا إليها بحسب الحس، أو لا تكون كذلك. والقسمان باطلان، فيبطل القول بكون

---

(١) الصّورة النّوعيّة: هي جوهر يقوم طبيعته نوع الجسم. (حاشية المحاكمات/ ٢١٧) إنّ مخصّصات الأجسام والموادّ منها ما هي كمالات تستكمل بها المادّة وتتوجّه إليها الطّبيعة من وجود الأدنى الأخير إلى الوجود الأقوى الأشرف، ومنها ما هي لواحق غير كماليّة لا تصلح أن يكون غايات أخيرة ولا متوسّطة بل تكاد أن تكون من اللّوازم الضّروريّة للأمر العامّ أو من التّوابع الاتّفاقيّة. فالضّرب الأوّل عندنا وعند المعتبرين من المشّائين هي المسمّاة بالصّور النّوعيّة والطبائع الجسميّة والضّرب الثّاني هي العوارض الخارجيّة. (تعليقة على الشّفاء لصدر الدّين/ ٧٢) القوّة الّتي يصدر عنها فعل واحد من غير أن يكون لها به شعور وذلك على قسمين: فإنّها إمّا أن تكون صورة مقوّمة، وإمّا أن تكون عرضا، فإن كانت صورة مقوّمة فإمّا أن تكون في الأجسام البسيطة فتسمّى طبيعة، مثل النّار والمائيّة وإمّا أن تكون في الأجسام المركّبة فتسمّى صورة نوعيّة. (نفس المصدر/ ١٦٢)

الهيولى عارية عن الجسمية. إنما قلنا: انه يمتنع كونها مشارًا اليها، لأن ذلك المشار إليه بحسب الحس، إما أن يكون قابلا للقسمة، أو لا يكون.

فإن كان الأول فهو الجسم، لا أنه هيولى عارية عن الجسمية، وإن كان الثاني فهو موجود مشار إليه غير منقسم قائم بالنفس. وذلك هو الجوهر الفرد. وقد أبطلناه. وانما قلنا: انه يمتنع كونها مجردة عن الإشارة.

وذلك لأن حدوث الجسمية في الهيولى، إما أن يحصل ذلك الجسم في كل الأحياز. وهو محال بالبديهية. أو لا يحصل في شيء من الأحياز، فيكون الجسم حال كونه جسمًا، غير حال في شيء من الأحياز. وهو أيضًا محال بالبديهة. أو يحصل في حيز معين. وذلك أيضًا محال. لأن نسبة الجسمية إلى جميع الأحياز على السوية. فلو حصل ذلك الجسم في حيز معين، لكان ذلك رجحانًا لأحد طرفي الممكن على الآخر من غير مرجح. وهو محال.

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يقال: الفاعل المختار خصصه بحيز معين بمجرد القصد والارادة. وحينئذ يرجع الكلام في هذه المسألة، إلى أنه هل يصح القول بوجود الفاعل المختار أم لا؟ ثم نقول: هذه الهيولى وان فرضناها خالية عن الصورة الجسمية، فلعلها كانت موصوفة بأحوال أخرى وأعراض أخرى، وكانت الحالة توجب حصول هذه الهيولى في الحيز المعين، بشرط اتصافها بالجسمية. فإذا حدثت الجسمية صارت تلك الحالة موجبة لحصول ذلك الجسم في ذلك الحيز المعين.

وليس في هذا الكلام شيء أزيد من أن يقال: الموجب لذلك الاختصاص: كان حاصلا قبل حدوث صورة الحجمية، الا أن تأثيرها في ذلك المعلول كان موقوفًا على شرط. ألا ترى أن الطبيعة توجب الحركة بشرط أن يكون الجسم حاصلا في المكان القريب، وتوجب السكون بشرط أن يكون الجسم حاصلا في المكان الطبيعي. فكذا هنا.

قال الشيخ: «وأما إذا كانت ماء ثم استحالت هواء، تعين لها ذلك الموضع؛ لأنها إذا كانت ما كانت هناك، وإنما ليست الصورة الهوائية أو النارية، وهي ذات موضع».

التفسير: هنا سؤال يذكر على ذلك الدليل. وهو أن يقال: هب أن لكل كلية عنصرية مكانًا طبيعيًا، إلا أن الجزء المعين من كل عنصر، ليس له مكان طبيعي، بل نسبته إلى جميع أجزاء حيز الكل بالسوية. ثم مع هذا فقد حصل في موضع معين. وإذا عقل هذا.

فلم لا يعقل أن يقال: أن هيولى الجسمية تكون نسبتها إلى جميع الأحياز على السوية. ثم مع ذلك تختص بحيز معين؟

وأجاب عنه: بأن كل صورة مسبوقة بصورة أخرى، والمادة حين كانت موصوفة بالصورة السابقة كانت مختصة بحيز معين، ولا يبعد أن تكون تلك الأحوال السابقة أسبابا لبعض الحيز بعد حدوث هذه الصورة الحادثة، بخلاف ما إذا حدثت الصورة الجسمية ابتداء، فإنه لم توجد قبل حدوثها حالة تقتضى تعين هذا الموضع. فظهر الفرق.

ولقائل أن يقول: مسلم أنه لم يوجد قبل حدوث صورة الجسمية وضع وموضع يقتضي تعين الوضع والموضع بعد حدوثها، لكن لا يلزم من عدم نوع واحد من الأسباب عدم المسبب. فلم لا يجوز أن يقال: كانت المادة موصوفة بأعراض مخصوصة سوى الوضع والموضع، وكانت تلك الأعراض توجب الحصول في الحيز المعين، بشرط حدوث الجسمية؟ وما لم تبطلوا هذا الاحتمال لم يتم دليلكم.

قال الشيخ: «ولو كان الهيولى يقتضي وجودًا عاريًا عن الوضع على نحو المعقولات، والصورة أيضًا غير ذات وضع لنفسها؛ لأنها معقولة من حيث هي صورة، لكان المؤلف من معينين معقولين وكل جملة، معقولين فهو معقول غير ذى وضع؛ فإذا المادة الجسمانية يتعلق وجودها بسبب يجعلها ذا وضع دائمًا، فلا تتعرى عن الصور الجسمانية».

التفسير: هذه هي الحجة الثانية على أن الهيولى لا تعرى عن الصورة الجسمية.

واعلم: أن هذا الكلام في غاية الخبط والاضطراب. وبيانه من وجوه:

الأول: أنه قال: ولو كان الهيولى يقتضي وجودًا عاريًا عن الوضع، لكان كذا وكذا. فيكون هذا الكلام ابطالا لقول من يقول: ان الهيولى تقتضى العراء عن الجسمية. وهذا لا يقوله عاقل، بل الذي يقوله الخصم: هو أن الهيولى لا تقتضى حصول الجسمية. ففرق بين أن يقال: الهيولى تقتضى اللاجسمية، وبين أن يقال: الهيولى لا تقتضى الجسمية كما أنه فرق بين أن يقال: هذه الماهية تقتضى اللاوجود، وبين أن يقال: أنها لا تقتضى الوجود. فإن الأول ممتنع، والثاني ممكن. فكذا هنا ان أحدا لا يقول: أن الهيولى تقتضى كونها عارية عن الصورة، بل يقولون: أنها لا تقتضى حصول الصورة.

الثاني: وهو أنه جعل الصورة الجسمية الحادثة في المادة غير ذات وضع. وهذا أيضًا فاسد. لأن الجسمية عبارة عن الحجمية والامتداد في الجهات. فاى عاقل يقول: ان هذا المعنى شيء مجرد عن الوضع؟

الثالث: أن يقال له: أخبرنا عن مذهبك؟ هل الهيولى من حديث انها هى، حجم أم لا؟ فإن قال: أنها حجم ولها امتداد في الجهات. فهذا موافقة في المعنى؛ فإنه يسمى الجسم بالهيولى.

وإن قال: الهيولى من حيث هي هى، ليس بحجم البتة. فنقول: فأخبرنا عن الصورة. هل هي من حيث هي هى حجم أم لا؟ فإن قال: نعم. فقد اعترف بأن الصورة الحجمية حجمية وامتداد في الجهات. فكيف قال هنا: انها ليست ذات وضع؟ وان قال: الصورة من حيث هي هى، ليست بحجم ولا ذات تمدد في الجهات. فنقول: فالجسم عندك لا معنى له الا مجموع الهيولى والصورة. والهيولى لا حجمية لها في نفسها، والصورة أيضًا لا حجمية لها في نفسها، فيكون الجسم على قولك: مجموع أمرين لا حجمية لواحد منهما. وقد سلمت أن كل مجموع مركب من جزءين، هذا شأنهما ومن كان هذا شأنهما فإنه لا يكون حجمًا في نفسه. فيلزمك على قولك: أن لا يكون الجسم حجمًا ولا متحيزا. وذلك باطل. فظهر أن هذا الفصل مخبط.

المسألة الثالثة: في بيان الصور النوعية

قال الشيخ: «واذا وجدت جسمًا لم يخلو إما أن يكون قابلا للتقطيع والتفريق، أو غير قابل؛ فإن كان قابلا فإما أن بعسر أو بسهولة.

وأيضا: فإما أن يكون قابلا للنقل عن موضعه، أو غير قابل. وجميع ذلك لصور وقوى غير الجسمية».

التفسير: مذهب «الشيخ» أنه حصل في جسم النار معنى يوجب الحرارة واليبوسة والخفة. وكذلك القول في جميع العناصر. وتسمى هذه المعاني الموجبة لهذه الأحوال المحسوسة بالصور النوعية. واحتج على القول بوجود هذه الصور النوعية: بأن الأجسام إما أن تكون قابلة للاشكال المختلفة، أو غير قابلة لها؛ فإن كانت قابلة لها فقبولها إما أن يكون بعسر أو بسهولة. فالأجسام متساوية في الجسمية ومختلفة في هذه الأحوال.

والمقتضى لهذه الأحوال ليس هو الجسمية، لأن الجسمية معنى واحد، والمعنى الواحد لا يكون علة للأحوال المختلفة. فلا بد من معنى آخر. وذلك المعنى إما أن يكون حاصلا في ذلك الجسم، أو مباينًا عنه. والمباين إما أن يكون جسمًا أو جسمانيًا، أو لا جسمًا ولا جسمانيًا. ومحال أن يكون ذلك لأجل أمر مباين عنه، سواء كان جسمًا أو جسمانيًا، ومحال أن يكون ذلك لأجل أمر مباين عنه، سواء كان جسمًا أو جسمانيًا، أو لا جسمًا ولا جسمانيًا. فتعين أن يكون ذلك لقوة موجودة فيه. وهو المطلوب.

هكذا تتم هذه الحجة، إلا أن «الشيخ» حذف هذه المقدمات، مع أن الكلام لا يتم إلا بها.

ولقائل أن يقول: السؤال على هذه الحجة من وجوه:

الأول: لم لا يجوز أن يكون اختصاص كل واحد من هذه الأجسام بهذه الاحوال لجسميته؟ أما قوله: الجسمية معنى واحد، والمعنى الواحد لا يوجب الأحوال المختلفة. فنقول: لا نسلم أن الجسمية معنى واحد.

وبيانه: هو أن الجسم ما يقبل الأبعاد الثلاثة. والمعلوم منه عندنا: كونه قابلا للأبعاد، ولا يلزم من اشتراك جميع الأجسام في هذه القابلية، اشتراكها في الماهيات التي حكم عليها بهذه القابلية، لما ثبت أنه لا يمتنع في العقل أن تكون الماهيات المختلفة مشتركة في اللوازم. وإذا كان الأمر كذلك، فحينئذ لم يعلم كون الأجسام متماثلة في حقائقها، متساوية في ذواتها فقط. وكلامكم من هذا الوجه.

السؤال الثاني: أن الأجسام كما أنها مع اشتراكها في الجسمية مختلفة في هذه الصفات والأعراض، فهي أيضًا مختلفة في تلك الصورة، التي زعمتم أنها المبدأ لهذه الأعراض، فوجب أن يكون اختصاصها بتلك الصورة صورة أخرى. فيلزم اما الدور واما التسلسل. والكل محال.

فإن قلتم: إن الصورة السابقة أعدت المادة لقبول الصورة اللاحقة، فلم لا تقولون: إن العرض السابق أعد المادة لقبول العرض اللاحق؟ وعلى هذا التقدير فلا حاجة إلى إثبات هذه الصورة.

السؤال الثالث: هب أنه ثبت لكم: أن هذه الأعراض المحسوسة معللة بمعان غير محسوسة حالة في هذه المادة، إلا أن تلك المعاني لا تكون صورًا، إلا إذا كانت مقومة

لموادها. فما الدليل على أنها مقومة لموادها؟ فإنكم ما لم تثبتوا هذا المعنى لا يثبت كونها صورًا. ثم نقول: القول بإثبات هذه الصور باطل على مذهبكم، لأنه إما أن يقال: حصلت في النار صورة واحدة، وتلك الصورة هي الموجبة لما فيها من الحر واليبس والخفة والأين والشكل- أو تثبتوا بحسب كل واحد من هذه الأعراض المحسوسة صورة على حدة.

والأول باطل- على قولهم- لأن مذهبهم: ان الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد.

والثاني أيضًا باطل لأن مذهبهم: أن المادة الواحدة لا تتقوم بصورتين معًا، في درجة واحدة. ولما بطل القسمان ثبت فساد ما قالوه.

obeikandl.com